الأمم المتحدة S/2016/268

مجلس الأمن

Distr.: General
22 March 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلب إليّ موافاته كل ٩٠ يوما بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويقدم التقرير معلومات مستكملة وتحليلا للنزاع والوضع السياسي والبيئة العملياتية في دارفور منذ تاريخ نشر تقريري السابق (S/2015/1027) وحتى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦. ويعرض التقرير أيضا الإنجازات التي حققتها العملية المختلطة في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية والتقدم المحرز في تحقيق النقاط المرجعية. وأخيرا، يسلط التقرير الضوء على التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية، ويقدم وصفا للتقدم المحرز في نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري وفي وضع استراتيجية الخروج، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥).

ثانيا - ديناميات النزاع والحالة الأمنية

ألف - الاتجاهات السائدة وديناميات النزاع في دارفور

٢ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أدى اشتداد القتال بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي تقوم بها القوات الحكومية، إلى تدهور الوضع الأمني بصورة سريعة وتشريد أكثر من ١٠٥ ٠٠٠ شخص. وفي الوقت نفسه، انخفضت النزاعات القبلية من حيث نطاقها وشدتها. بيد أن معدل الإجرام قد تضاعف تقريبا، وسجلت زيادة ملحوظة في الاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها المدنيون، بمن فيهم المشردون داخليا، على يد المسلحين.

290316 280316 16-04161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

القتال بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين

٣ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلنت حكومة السودان بداية عملية عسكرية كبيرة تستهدف مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، واتهمت الحركات المتمردة بمهاجمة القوافل المدنية والعسكرية والتجارية في المنطقة ونهبها. وقبل هذا الإعلان، واعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أشارت عدة بيانات صادرة عن مسؤولين في الحكومة إلى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بوصفه الخطر الرئيسي على عملية السلام في دارفور، ورفضت الحركة، من جانبها، إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة، كما رفضت المشاركة في أي عملية تفاوض قبل تنفيذ ما وضعته من شروط مسبقة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبعد انتهاء موسم الأمطار، بدأت القوات المسلحة السودانية بحشد تدريجي لقواتها في عدة محليات من جبل مرة تقع في محيط مناطق يعتقد أن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد يسيطر عليها. ورصدت العملية المختلطة تحرك وحدات تابعة للقوات المسلحة السودانية كانت قد نقلت إلى الفاشر ونيالا خلال موسم الأمطار، باتجاه وسط دارفور. وقامت عناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد المتمركزة في المناطق النائية على سفوح جبل مرة بنصب كمائن متفرقة لقوافل القوات الحكومية، لا سيما على الطرق الواصلة بين الفاشر ونيالا وزالنجي. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وردت تقارير عن اشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة قولدو في وسط دارفور، بيد أن العملية المختلطة لم تتمكن من التحقق منها بسبب القيود المفروضة على دخولها إلى تلك المنطقة.

٤ - واندلعت أعمال القتال إثر كمين نصبه جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد لإحدى قوافل القوات المسلحة السودانية في ٢ كانون الثاني/يناير قرب دبنيرا الواقعة شمال قولو في جبل مرة. ولم يتسن للعملية المختلطة تأكيد وقوع هذا الهجوم بسبب القيود المفروضة على دخولها إلى المنطقة، بيد أن التقارير أشارت إلى أن الهجوم أسفر عن مقتل سبعة من أفراد القوات المسلحة السودانية وإصابة نحو ٢٠ آخرين بجروح. وفي أعقاب الهجوم، توجهت وحدات مشاة إضافية تابعة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والميليشيات العربية إلى منطقة جبل مرة.

٥ - وبدأ الهجوم بسلسلة من عمليات القصف الجوي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير استهدفت عدة مناطق في وسط وشمال دارفور. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، رصدت العملية المختلطة طائرة تابعة للحكومة ألقت ثلاث قنابل بالقرب من قرية سمرة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من سورتوني. وأبلغ جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد

العملية المختلطة بعدم وقوع أي إصابات جراء ذلك. وفي شمال دارفور، أشارت بعض المصادر الإعلامية، في ١٤ كانون الثاني/يناير، إلى عمليات قصف جوي استهدفت مناطق على مقربة من قريتي باربيس وسمرة الواقعتين إلى الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من سورتوني على التوالي، في حين أُبلغت العملية المختلطة عن ضربات جوية إضافية طالت قريتي دالي دوكو وتبارات الواقعتين إلى الغرب من طويلة في ١٥ كانون الثاني/يناير، لكنها لم تتمكن من تأكيد وقوعها. وفي وسط دارفور، رصدت العملية المختلطة قصفا جويا لمناطق تقع إلى الشمال الشرقي من موقع فريقها في نيرتتي في ١٦ كانون الثاني/يناير. وأعقب ذلك تقرير عن عمليات قصف في كورو الواقعة إلى الشرق من نيرتتي، في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير، وفي كنينقا وكتروم بين ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير. ومرة أخرى، لم تتمكن العملية المختلطة من تأكيد هذه التقارير بسبب القيود المفروضة على دخولها إلى تلك المنطقة.

٦ - وبالنظر إلى حدة القتال، لجأت قوات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى المناطق الجبلية الواقعة بين نيرتتي وروكيرو. ونتيجة لذلك، ادعت القوات المسلحة السودانية أنها سيطرت على معاقل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في صابون الفوق وقلوبي في جنوب دارفور، وقامت بتأمين الطريق الرئيسية الموصلة إلى جبل مرة. وفي وقت لاحق، شنت القوات المسلحة السودانية هجمات برية على طول محورين يبدو أن الهدف منها هو احتواء جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وشمل المحور الأول المناطق الواقعة إلى الشرق والشمال الشرقي والجنوب الشرقي من نيرتتي (كنينقا وقولو وسورنق وقولول وكويلا وبولودون)، فيما شمل المحور الثاني المناطق الواقعة إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي من نيرتتي (بورقو ورواتا وإمالين فيقي وبولي وبولاي).

٧ - وتواصل القتال يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير، فأفيد عن معركة بالقرب من نيرتتي أعقبها ادعاء جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بأنه قد نجح في صد محاولات القوات المسلحة السودانية للتقدم نحو كالو كتونج. وفي وقت لاحق، أصدر كل من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والقوات المسلحة السودانية بيانات متضاربة عن الحالة العسكرية في جبل مرة. فادعى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أنه قد نجح في صد هجوم الحكومة وصادر مئات المركبات العسكرية وكميات ضخمة من الأسلحة. وعلى العكس من ذلك، رفضت الحكومة هذه الادعاءات وأكدت أنها قد استولت على الجزء الأكبر من جبل مرة، وأنها صدت محاولات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد لاستعادة فنقا سوق وقتلت عددا من القادة الميدانيين التابعين لجيش تحرير السودان/فصيل

عبد الواحد. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أعلنت القوات المسلحة السودانية أيضا استيلاءها على كاقورو.

٨ - وفي حين واصلت القوات الحكومية هجومها، أجرى الرئيس البشير عدة تغييرات في قيادة القوات المسلحة السودانية في ٩ شباط/فبراير، وشمل ذلك تعيين الفريق أول عماد الدين مصطفى عدوي رئيسا جديدا لهيئة الأركان المشتركة والفريق يحيى محمد خير نائبا له. وفي أعقاب هذه التعيينات، واصلت القوات الحكومية تكثيف عملياتها.

٩ - وادعت الحكومة تحقيق المزيد من المكاسب باستيلائها على معظم المواقع المتقدمة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد التي تشكل تهديدا مستمرا للحاميات الاستراتيجية في روكيرو ونيرتيتي، لتحد بذلك من قدرة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على القيام بالهجمات المضادة وتنسيقها. وشملت هذه المواقع كاقورو في شمال دارفور، ورواتا وإمالين فيقي وكتروم وبلدون وبولي وبولاي في وسط دارفور. وفي ١٦ شباط/فبراير، تلقت العملية المختلطة معلومات غير مؤكدة تفيد بأن عناصر تابعة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قد استعادت قريتي كتروم وكالو الواقعتين إلى الشرق من نيرتيتي بعد قتال عنيف. وأبلغت مصادر محلية العملية المختلطة أنه في الفترة الواقعة بين ١٢ و ٢٨ شباط/فبراير، قصفت طائرة حكومية قرى جرتنقا وكويلا ومرة وكتروم وبوري ومرال وكودي وتادو ومورو الواقعة إلى الشرق والشمال الشرقي من نيرتيتي. وفي هذا الصدد، أبلغت مصادر محلية العملية المختلطة، في ١٤ شباط/فبراير، بأن القوات الحكومية هاجمت مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في قرية كويلا. وأفادت تقارير إضافية غير مؤكدة بأن طائرة تابعة للحكومة قامت بعمليات قصف جوي لقرية مرة في اليوم نفسه. وفي ٢١ شباط/فبراير، في نيرتيتي، ذكر ممثلو مخيم استراحة للمشردين أنه في ٢٠ شباط/فبراير، ألقت طائرة تابعة للحكومة قنابل في منطقتي بوري ومرال الواقعتين إلى الشمال الشرقي من نبرتيتي، مما أدى إلى تشريد المدنيين. وفي صباح يوم ٢٢ شباط/فبراير، رصدت العملية المختلطة طائرة ألقت ثماني قنابل في سلسلة الجبال بالقرب من قرية توي الواقعة إلى الجنوب الشرقي من موقع الفريق في سورتوني. وفي وقت لاحق، أبلغت مصادر محلية العملية المختلطة بعمليات قصف إضافية بالقرب من قرى نيرتيتي وتودو ومورو في ٢٦ شباط/فبراير، وفي قريتي مرة وكودي في ٢٨ شباط/فبراير. ووفقا لمصادر محلية، سجل ما مجموعه عشرة قتلى من المدنيين بسبب الغارات الجوية في ١٣ و ٢٦ و ٢٨ شباط/فبراير. وبسبب القيود المفروضة على الدخول، لم تتمكن العملية المختلطة من تأكيد هذا العدد أو عدد الإصابات المحتملة الأخرى في صفوف المدنيين في جبل مرة.

١٠ - ولا يزال القتال مستمرا في وقت كتابة هذا التقرير. وقد أفادت مصادر إعلامية بأن قوات الحكومة لا تزال تواجه قوات المتمردين غير المتماثلة والكثيرة التنقل التي تستخدم التشتت الجغرافي للحد من تأثير عمليات القصف وتبطئ تقدم قوات المشاة التابعة للقوات المسلحة السودانية.

١١ - ولم يسجل أي نشاط لحركة العدل والمساواة - جناح جبريل إبراهيم وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٧ آذار/مارس، تلقت العملية المختلطة تقارير غير مؤكدة تفيد بأن أحد القادة الميدانيين التابعين لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد ونحو ١٠٠ من رجاله سلموا أنفسهم إلى القوات الحكومية في زالنجي. وأعقب ذلك تقارير إعلامية إضافية أفادت بأن مجموعة من المقاتلين الذين يدعون أنهم منشقون عن فصيل جبريل وصلوا، في ٨ آذار/مارس، إلى نيالا، جنوب دارفور، قادمين من جنوب السودان.

النزاعات المحلية والعنف القبلي

١٢ - في الوقت نفسه، اندلعت نزاعات على مستوى المجتمعات المحلية في غرب وجنوب دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لتساهم في زيادة التوتر بين المجتمعات المحلية العربية وغير العربية. ففي غرب دارفور، في ٩ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن مجموعة من المسلحين من بني هلبة هاجمت قريتي مولي ومولي كودومي اللتين يقطنهما المساليت ونهبتهما، في رد كما يبدو على مقتل راع في منطقة وادي راتي الواقعة إلى الشرق من قرية مولي. وأسفر الهجوم عن مقتل ١٣ شخصا، وإصابة ٢٧ شخصا بجروح، وتشريد عدد كبير من قاطني قرية مولي، معظمهم من النساء والأطفال. ولجأ حوالي ١ ٠٠٠ شخص إلى مخيم أبو زار للمشردين داخليا بالقرب من الجنينة، وفر ٦ ٠٠٠ شخص إضافي إلى تشاد المجاورة. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، تظاهرت في الجنينة بغرب دارفور مجموعة كبيرة من المساليت قوامها حوالي ١ ٠٠٠ شخص كانوا قد شردوا من مولي ومن القرى المجاورة لها في اليوم السابق، مما أدى إلى وقوع قلاقل، منها نهب مكتب حاكم غرب دارفور. وأفيد عن مقتل ١٠ أشخاص من المساليت في صدامات مع قوات الدعم السريع، كما أصيب عشرة آخرون بجروح.

١٣ - وفي أعقاب هذه الحوادث وفي غمرة تقارير عن تواصل تعبئة الميليشيات المسلحة، قامت الحكومة بنشر قوات أمن إضافية في الجنينة ومولي لاحتواء الموقف، وبدأت بإجراء تحقيقات على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي. ومن بين القرى التي طالتها الأحداث في منطقة مولي، هُجرت قريتان وأضحت ثلاث قرى أخرى شبه مهجورة. وعاد ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من سكان القرى السبع الأخرى منذ ذلك الحين.

١٤ - أما النزاع الآخر الدائر في غرب دارفور بين قبيلة أولاد رحمة وقبيلة الرزيقات الشمالية وقبيلة القمر، فقد كان سببه حادث سرقة للماشية قام به أولاد رحمة ضد قبيلة القمر في منطقة رومالية الواقعة إلى الشمال من مورني في ١٦ كانون الثاني/يناير. وخلال تعقب الجناة، قتلت قبيلة القمر في اليوم التالي للحادث أحد أفراد أولاد رحمة في قرية نبياقا. وردا على ذلك، حشد أولاد رحمة أفراد قبيلتهم وهاجموا قرى يقطنها أفراد قبيلة القمر في منطقة أم تجوك، وأحرقوا أجزاء من ثلاث قرى ونهبوا السوق في إحداها قبل أن ينتقلوا إلى قريتي شكتك وكمكمة لسرقة المزيد من الماشية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، تواصلت الهجمات على كرنقا وكرنا تاما وتاجونا وكوستي، وأسفرت عن تشريد ٦٤ عائلة من قبيلة القمر إلى المناطق المحيطة بأم تجوك. وقد عاد معظمهم إلى منازلهم لكن السكان لا يجرؤون على الخروج من قراهم بسبب التهديد المتواصل الذي يشكله وجود مسلحين من قبيل أولاد رحمة في المناطق المجاورة. وبعد تدخل معتمد محلية كرينك، قام زعماء قبيلة القمر بدفع الديّة لعائلة القتلى من أولاد رحمة. وبالرغم من دفع الدية، هاجم أولاد رحمة في وقت لاحق أربع قرى في منطقة أم تجوك، وقتل أثناء الهجوم ثلاثة أفراد من القمر وأصيب ١١ آخرون بجروح.

١٥ - وفي جنوب دارفور، وقع اشتباكان بين قبيلتي الفلاتة والسلامات. ففي يومي ٧ و ١٤ شباط/فبراير، اندلعت مواجهات إثر عمليات سرقة للماشية في منطقة النديف من برام، مما أسفر عن مقتل ٣٢ شخصا من قبيلة الفلاتة وثلاثة أشخاص من قبيلة السلامات وجرح ١٤ شخصا من قبيلة الفلاتة و ٨ أشخاص من قبيلة السلامات. وفي ٢٢ شباط/فبراير، اعتقلت السلطات الحكومية ٥٥ من أفراد القبيلتين، ومن ضمنهم زعماء قبليين، ولا يزال ٣٥ منهم قيد الاحتجاز في سجن نيالا بانتظار محاكمتهم. كذلك أعفت الحكومة عددا من زعماء القبيلتين من مناصبهم. وقد تمكن مجلس الأجاويد التابع للإدارة الأهلية لقبيلة القمر من التوسط لإبرام اتفاق لوقف أعمال القتال بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقل ٢٥ فردا من الهبانية في إطار تلك الاشتباكات. وأعلن والي جنوب دارفور عن عملية لنزع السلاح تهدف إلى التخفيف من النزاعات القبلية في المنطقة.

الإجرام واللصوصية

١٦ - ظلت أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية المنظمة والبدو المسلحون والميليشيات منتهزة فرصة وجود فراغ عام على صعيد النظام والقانون والأمن، تشكل مصدر قلق كبير للسكان في دارفور. ووقع ما مجموعه ٥٠٥ من الحوادث الإجرامية، مما أسفر عن تسجيل ١٢٦حالة وفاة، مقارنة بما عدده ٣٨٥ حادثة و ٣٧٦ حالة وفاة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت الجرائم الأكثر شيوعا عمليات السطو المسلح

(٨١)، ومحاولات السطو (٢٨)، والاعتداءات والتحرشات (١٥٤) وعمليات السرقة واقتحام المنازل (٤٨) والنهب (١٧) والاختطاف (٢٥) وإشعال الحرائق (٩) والهجمات بالنيران (٧٩) والكمائن (٢٥) والتهديدات (١٧) وسرقة الماشية (٢٢). وأثر غياب السلطات الحكومية في المناطق النائية على إنفاذ القانون، وظل انعدام كفاءة النظام القضائي يساهم في نشر ثقافة الإفلات من العقاب وتكرار الجرائم، بينما ظل الاختطاف أسلوبا قسريا يستخدمه شتى القبائل في دارفور للحصول على مبالغ الدية المطلوبة من قبائل أخرى.

١٧ - وسُجلت أيضا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٢٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني الذي استهدف النساء والأطفال. واتسمت الهجمات على النساء بالإيذاء البدني الشديد متمثلا في الاعتداء على النساء اللائي حاولن الفرار أو المقاومة بالضرب أو التعذيب أو القتل. واستهدفت الهجمات جميع الفئات العمرية، بما في ذلك صغار الفتيات والنساء المتقدمات في السن. وكان الضحايا في معظم الحوادث منهمكين في كسب رزقهم. وكما لوحظ في عدة تقارير سابقة، أدى انعدام ثقة الضحايا وأسرهم في قدرة الحكومة على إجراء التحقيق كما ينبغي، وغياب الشرطة الحكومية عن بعض المناطق، والخوف من الانتقام، ووصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالتعرض للعنف الجنسي، إلى قلة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني.

باء - التطورات السياسية

الحوار الوطني

١٨ - ظل الحوار الوطني محور التركيز الرئيسي للمناقشات السياسية في السودان. ومددت المهلة المحددة لاختتام مؤتمر الحوار الوطني الجاري في الخرطوم التي أعلن عنها في البداية، وهي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، إلى ١٠ شباط/فبراير في محاولة لتوفير المزيد من الوقت لمختلف اللجان للانتهاء من مناقشاتها وإصدار توصياتها، فضلا عن إقناع الأطراف من خارج العملية بالانضمام إليها. وفي ٥ شباط/فبراير، أعلن الرئيس البشير أن الحوار سينتهي عما قريب.

١٩ - وانضمت حركة العدل والمساواة الجديدة بقيادة منصور أرباب يونس، وهي فصيل منشق عن حركة العدل والمساواة، إلى العملية في وقت مبكر من كانون الثاني/يناير. وفي ٤ شباط/فبراير، وقّعت الحكومة على اتفاق سلام في الفاشر مع حركة العدل والمساواة الديمقراطية بقيادة محمد إبراهيم أزرق، ومع جيش تحرير السودان بقيادة صالح آدم إسحاق، وجيش تحرير السودان - جناح نور الدين زرقي. وانضمت هذه الفصائل فيما بعد إلى مؤتمر

الحوار الوطني في ٧ شباط/فبراير. وفي المجموع شاركت في المؤتمر ٣٩ حركة مسلحة معظمها فصائل صغيرة منشقة عن الجماعات الرئيسية المسلحة في دارفور، وشاركت فيه أيضا الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال.

٢٠ – وباستثناء حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه حسن الترابي، الذي قد تؤثر وفاته في ٥ آذار/مارس أيضا على العملية، استمرت جميع أحزاب المعارضة الرئيسية في مقاطعة العملية، بما في ذلك حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي السوداني وحزب الإصلاح الآن، فضلا عن الحركات المسلحة السودانية الرئيسية، وظلت على موقفها القائل بعدم توافر بيئة مواتية لإجراء حوار حقيقي وذي مصداقية.

٢١ – وانتهت اللجان الفرعية الست لمؤتمر الحوار الوطني من مناقشاتها وقدمت توصياتها إلى الأمانة في ٢٨ شباط/فبراير. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل، بما في ذلك الهوية السودانية والمبادئ التوجيهية لعملية استعراض الدستور. وفيما يتعلق بمسألة الترتيبات الانتقالية، دعا معظم المشاركين من غير المنتمين إلى حزب المؤتمر الوطني الحاكم إلى إنشاء حكومة انتقالية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أوصت لجنة الحكم بإنشاء حكومة مصالحة وطنية مدتها أربع سنوات، وبأن يتم إنشاؤها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد توصيات مؤتمر الحوار الوطني.

٢٢ – وما زال الحوار الوطني مستمرا حتى وقت كتابة هذا التقرير، دون تحديد موعد نهائي له، ولا توجد مؤشرات واضحة بشأن الخطوات التالية الواجب اتخاذها.

الأعمال التحضيرية للاستفتاء الإداري في دارفور

٢٣ – في ١٢ كانون الثاني/يناير، أعلنت مفوضية استفتاء دارفور أن الاستفتاء على الوضع الإداري لدارفور سيجرى في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويهدف الاستفتاء إلى تحديد الوضع الإداري للمنطقة، وما إذا كانت دارفور ستصبح منطقة واحدة أو ستحتفظ بالتقسيمات دون الإقليمية الخمسة الحالية، وفقا لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وأشارت المفوضية أيضا إلى أن الدعوة ستوجه إلى منظمات وطنية ودولية لرصد الاستفتاء. وبدأت فترة تسجيل لمدة أسبوعين في ٨ شباط/فبراير، وستنشر القائمة النهائية للناخبين المسجلين بحلول ٢٠ آذار/مارس. وأنشأت مفوضية استفتاء دارفور ١ ٤٠٠ مركز موزعة في ٦٤ محلية في ولايات دارفور الخمس. وأعلنت اللجنة أن جميع السودانيين سيحق لهم التسجيل والتصويت بمن فيهم السودانيون من غير أهالي دارفور المقيمين فيها خلال

الأشهر الثلاثة السابقة للتسجيل. وتستبعد المعايير المتعلقة بالأهلية أن يشارك في التصويت أبناء دارفور الذين يقيمون خارج دارفور لمدة ستة أشهر قبل بدء التسجيل.

٢٤ - وكشفت الأحداث أن معايير أهلية الناخبين مثار للجدل في صفوف بعض الأحزاب السياسية والمتمردين الموقّعين على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، الذين يرون أن جميع سكان دارفور ينبغي أن تتاح لهم فرصة المشاركة في هذه العملية. وأعربت الأحزاب السياسية السودانية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني والأطراف صاحبة المصلحة في دارفور، وهي حزب المؤتمر الشعبي وحزب التحرير والعدالة القومي وحزب التحرير والعدالة، أيضا عن قلقها إزاء ما وصفته بالتوقيت غير المناسب للعملية، بالنظر إلى عمليات القتال والتشريد الدائرة في جبل مرة وأماكن أخرى في دارفور. ورفض عدد من الممثلين من مخيمات المشردين أيضا المشاركة، بل ودعوا إلى مقاطعة العملية. وبالرغم من هذه المعارضة، أعلنت مفوضية استفتاء دارفور، في ٢٦ شباط/فبراير، أن عدد الناخبين المسجلين في ولايات دارفور الخمس بلغ ٣ ٥٨٣ ١٠٥ ناخبين من بين مجموع الناخبين المؤهلين البالغ ٤ ٥٨٨ ٣٠٠ ناخب. وفي ٥ آذار/مارس، بدأت مفوضية الاستفتاء مرحلة نشر سجل الناخبين، وتلقي الشكاوى والطعون.

جيم - الحالة الإنسانية

٢٥ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهور الحالة الإنسانية في ثلاث مناطق على وجه الخصوص، وهي: جبل مرة؛ وأنكا، في شمال دارفور؛ ومولي وأم تجوك في غرب دارفور. وأثارت الملاحظات التي أدلى بها كبار المسؤولين فيما يتعلق بإغلاق مخيمات المشردين داخليا في عام ٢٠١٦ قلقا كبيرا، بينما ظلت بيئة التشغيل العامة للمنظمات الإنسانية محفوفة بصعوبات بالغة.

جبل مرة

٢٦ - أدى تصاعد حدة القتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وما صحبه من الهجمات الجوية والبرية المكثفة والمنسقة التي شنتها القوات الحكومية، إلى تشريد واسع النطاق في شمال ووسط وجنوب دارفور، لا سيما في الفترة الواقعة بين منتصف كانون الثاني/يناير وأواخر شباط/فبراير.

٢٧ - ووفد ٩٠٠ ١٠٥ من المشردين حديثا إلى أربعة مواقع في شمال دارفور، كان ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال؛ فوفد ما يزيد على ١٩٢ ٦٢ مشردا إلى سورتوني، و ١٩٧ ٣٤ إلى طويلة، ووصل ٥٠٠ ٢ مشردا إلى كبكابية، و ٣١٧ ٣ إلى شنقل طوباي.

وقدمت العملية المختلطة الدعم الفوري للوافدين الجدد بينما كان يجري حشد المساعدات الإنسانية على نطاق أوسع. ووصل أحد أفرقة المساعدة الإنسانية إلى المنطقة في ٧ شباط/فبراير، ووصلت أول قافلة للمعونة مكونة من ٢٤ شاحنة في ١١ شباط/فبراير. ورغم إرسال المزيد من المساعدات بعد ذلك في شباط/فبراير، ما زالت الحالة الإنسانية في سورتوني تثير بالغ القلق، وزادت التحديات اللوجستية من تفاقم الحالة المتردية أصلا، بما في ذلك ضيق الحيز المتاح، والافتقار إلى مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي.

٢٨ - وما زال حجم التشرد في وسط دارفور غير معروف. وعجزت المنظمات الإنسانية في أغلب الأحيان عن التحقق من التقارير التي تشير إلى نسبة تشريد أعلى بكثير في أماكن أخرى في وسط دارفور، أو عن الاستجابة للاحتياجات الجديدة. ومع ذلك، تم تحديد هوية ٦٠٠ من الوافدين الجدد في مخيمات واقعة في بلدة زالنجي. وأفادت السلطات السودانية أن ٢ ٧٥٠ شخصا وفدوا إلى ثلاثة مواقع، هي قولدو وطور ونيرتتي. وأفادت حكومة السودان أيضا أنها قدمت أغذية وأغطية بلاستيكية وملابس للأشخاص المتضررين في وسط دارفور، لكنها لم توضح عدد الأشخاص الذين شملتهم المساعدات ومواقعهم. وفي جنوب دارفور، أفادت السلطات المحلية أنها سجلت ما يربو على ١٥٥ من المشردين الداخليين الجدد في مخيم كاس و ٨٣٥ مشردا في مخيم دريبات حتى منتصف آذار/مارس. وربما انضم وافدون جدد إلى المخيم.

منطقة أنكا، شمال دارفور

٢٩ - ظلت الحالة في أنكا والمنطقة المحيطة بها في شمال دارفور محفوفة بالمخاطر، بسبب سلسلة من الهجمات شنتها قبيلة الرزيقات الشمالية على قرى الزغاوة، واستمرار وجود جماعات مسلحة عدة. وأفادت الأنباء الواردة في البداية أن عمليات حرق المنازل والنهب التي وقعت خلال الهجمات التي شنتها المليشيات في كانون الأول/ديسمبر أوقعت الضرر بما يصل إلى ١٠ ٠٠٠ شخص ترك الكثير منهم بدون طعام أو ماء أو مأوى. وقدمت المساعدة الأولية من خلال منظمة غير حكومية دولية كانت موجودة في موقع الأحداث. وخلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، انخرطت قيادة العملية المختلطة بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية، في حوار مع السلطات لإيجاد سبل للوصول إلى أنكا. بيد أن اضطراب الوضع الأمني استدعى إلغاء البعثات الإنسانية المقررة إلى المنطقة من أجل تعزيز الاستجابة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير.

منطقتا مولي وأم تجوك، غرب دارفور

٣٠ - أفادت السلطات في غرب دارفور بأن الأحداث التي وقعت داخل مولي وفي المنطقة المحيطة بها يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير أدت إلى نزوح ٠٠٠ ٦ شخص إلى الجنينة وباتجاه الحدود مع تشاد. ولم يسمح للمنظمات الإنسانية في البداية بالوصول إلى المشردين الجدد في الجنينة، كما أنها لم تتمكن من بلوغ مولي والمناطق المحيطة بها. وأفادت السلطات الحكومية عن إرسال مساعدات إنسانية.

٣١ - وفي نهاية المطاف، أوفدت بعثة مشتركة بين الوكالات إلى مولي والقرى المجاورة في ١٨ شباط/فبراير، وبحلول ذلك الوقت كانت السلطات قد أفادت بأن جميع الأشخاص المشردين عادوا إلى المنطقة. واستمر نقص الخدمات الأساسية في القرى المتضررة. وأفيد بأن ديوان الزكاة قدم المساعدة إلى بعض القرى، لكن معظم المحليات المتضررة لم تتلق أي مساعدة إنسانية.

٣٢ - وفي منطقة أم تجوك، وفي أعقاب الاتصالات التي أجرتها العملية المختلطة مع القوات المسلحة السودانية والسلطات المحلية، تم إيفاد أحد أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة في ١٥ شباط/فبراير. وتبين للفريق أن معظم المشردين عادوا إلى المنطقة، وأن ثمة حاجة ماسة إلى الغذاء والمأوى في حالات الطوارئ، والرعاية الصحية، وغير ذلك من المساعدات. ونظرا لخطر وقوع المزيد من الهجمات والمضايقات على يد الميليشيات المسلحة، لا يستطيع السكان في أم تجوك التنقل بحرية للقيام بأنشطة كسب الرزق اليومي.

الحالة في مخيمات المشردين داخليا

٣٣ - أعلن نائب الرئيس حسبو محمد عبد الرحمن، خلال زيارته إلى دارفور في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أن الحرب في دارفور قد وضعت أوزارها وأنه سيتعين على ٢,٦ مليون مشرد داخليا، إما العودة إلى مناطقهم الأصلية وإما الاستقرار في المناطق التي يسكنون فيها الآن، في أوائل عام ٢٠١٦. وأدى هذا الإعلان إلى توتر العلاقات بين السكان المشردين والميليشيات القبلية المختلفة التي قد تفقد المزارع والمراعي التي استحوذت عليها خلال الحرب من السكان المشردين.

٣٤ - وأكدت المنظمات الإنسانية استعدادها للعمل مع العملية المختلطة والسلطات والجهات الفاعلة في مجال التنمية والمشردين أنفسهم لإيجاد حلول دائمة للتشريد الذي طال أمده في دارفور، تمشيا مع الأطر الدولية وأفضل الممارسات المنطبقة. بيد أن هذه الجهات شددت على أن التطوع عنصر أساسي من العناصر اللازمة لإيجاد حلول دائمة. ولا بد من

تحديد الشروط والجداول الزمنية لإغلاق مخيمات المشردين بالتشاور الوثيق مع المجتمعات المحلية المعنية، وعلى أساس المعلومات المتاحة. كذلك فإن الأمن وتوافر الخدمات الأساسية في مناطق العودة أو إعادة التوطين المقترحة يكتسيان أهمية حاسمة.

دال - بيئة العمل

الهجمات التي تعرضت لها العملية المختلطة والقيود المفروضة على التنقل ومنع الوصول

٣٥ - سُجل انخفاض طفيف في عدد الهجمات الإجرامية على ممتلكات العملية المختلطة وأفرادها خلال الفترة قيد الاستعراض. وبالمقارنة مع ٢٩ حادثة وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، سجل ما مجموعه ٤٤ حادثة إجرامية شملت ١٨ عملية اقتحام وسطو وسرقة، وحادثتي سطو على موظف وطني، ومحاولة سطو واحدة، و ٤ هجمات على قوافل العملية المختلطة، وحادثتي سرقة سيارات، وحادثة اعتداء على موظف وطني عامل في العملية المختلطة، وحادثة تهديد، و ١٤ حادثة رجم بالحجارة، واعتقال موظف وطني من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أُفرج عنه لاحقا. ومن أجل تحسين أمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين، واصلت العملية المختلطة تسيير دوريات مكثفة وتوفير حراسة مسلحة للتنقل في الفاشر وفي جميع مواقع الأفرقة ذات الأهمية البالغة. واستمرت زيادة التنسيق مع الأجهزة الأمنية الحكومية لملاحقة مرتكبي الهجمات ضد العملية المختلطة على نحو أكثر فعالية.

٣٦ - وتعرضت قوافل الحراسة التابعة للعملية المختلطة أيضا لهجمات شنتها الميليشيات أو العصابات المسلحة. ففي ١ كانون الثاني/يناير، أطلق زهاء ٥٠ مسلحا من جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد النار على دورية تابعة للعملية المختلطة كانت بصدد البحث عن شاحنة مسروقة لبرنامج الأغذية العالمي بالقرب من موقع الفريق في كتم. وكان المهاجمون مسلحين بأسلحة ثقيلة محمولة على شاحنات. ورد حفظة السلام بإطلاق النار، ولكن لم يبلَّغ عن وقوع إصابات. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، وقعت قافلة مسافرة من كتم إلى أنكا للتحضير للزيارة التي سيقوم بها نائب الممثل الخاص المشترك إلى المنطقة في كمين نصبته إحدى الميليشيات العربية. وأُصيب أحد حفظة السلام بجروح وسُرقت أسلحة وذخائر. وفي حادث آخر وقع يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، اضطرت قوات تابعة للعملية المختلطة ترافق قافلة لحصص الإعاشة إلى إطلاق طلقات تحذيرية صوب مسلحين كانوا يحاولون تغيير وجهة شاحنتين من القافلة الرئيسية على طريق جاريدو بالقرب من كتم. وفي ٩ آذار/مارس، هاجمت جماعة مسلحة غير معروفة تستقل مركبات محملة بمدافع رشاشة دورية تابعة للعملية المختلطة كانت متوجهة من كتم إلى جاريدو في شمال دارفور. وقد قُتل أحد حفظة السلام وأصيب آخر بجروح.

٣٧ - ولا تزال الاستخبارات العسكرية أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني يفرضان القيود على حركة العملية المختلطة قيودا على التنقل، ويمنعانها من الوصول إلى بعض المناطق ويرفضان إصدار التصاريح. ونتيجة لذلك، لا يمكن للعملية المختلطة أن تضطلع بالمهمات الأمنية والتقييمية الضرورية في المناطق التي تجري فيها عمليات قتال أو أعمال عنف بين القبائل، مثل مولي أو أنكا أو منطقة جبل مرة. ويشمل هذا الرفض أيضا، في ٢٢ شباط/فبراير، عدم الموافقة على الترخيص لرحلة جوية خاصة للممثل الخاص المشترك من الفاشر إلى زالنجي ونيرتيتي، وسط دارفور.

التأشيرات والتخليص الجمركي

٣٨ - في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦، رفضت الحكومة خمسة طلبات أخرى للحصول على تأشيرة. وتضاف هذه الطلبات المرفوضة إلى رفض منح ٩٧ تأشيرة في عام ٢٠١٥، من بينها أكثر من ٣٠ طلبا لموظفين مدنيين متخصصين. ولا تزال هذه الشواغر، ولا سيما في قسمي حقوق الإنسان وحماية المدنيين ومركز العمليات المشتركة، تؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وبحلول نهاية شباط/فبراير، ظل ١٢٦ طلبا للحصول على تأشيرة قيد النظر.

٣٩ - وبحلول منتصف آذار/مارس، علقت في بور سودان أكثر من ٢٠٠ شحنة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للقوات في انتظار موافقة الجمارك عليها، ومن بينها شحنات يرجع تاريخها إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتشمل المعدات الضرورية المملوكة للأمم المتحدة معدات للاتصالات، ومعدات عسكرية، وطابعات، وأدوات، وأجهزة كهربائية. أما الشحنات من المعدات الضرورية المملوكة للقوات فتشمل ناقلات جنود مدرعة، ومركبات، وقطع غيار، وأصناف الاكتفاء الذاتي المملوكة للقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. ويعيق هذا النقص بشدة قدرة القوات التابعة للعملية المختلطة على الاتصال، وتسيير دوريات منظمة، وحماية المدنيين، فضلا عن حماية أنفسها. وتتسبب حالات التأخير في إصدار الموافقات في فرض غرامات تأخير، وتسديد مبالغ للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن معدات لم تُستخدم، كما تتكبد تلك البلدان تكاليف إضافية لفحص وإصلاح المعدات الحساسة العالقة في بور سودان.

٤٠ - ولتجاوز هذه العراقيل، عقدت العملية المختلطة اجتماعين على المستوى التقني مع حكومة السودان في الخرطوم في ١٣ كانون الثاني/يناير و ٢٣ شباط/فبراير على التوالي. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أفرجت الحكومة عن ٧٥ حاوية من مجموع ١٣٠ حاوية للإمدادات الغذائية التابعة لقوات العملية المختلطة كانت عالقة في بور سودان منذ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ثم أفرجت عن ٥٥ حاوية إضافية في ٢٩ شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الحكومة، قدمت العملية المختلطة في نهاية شباط/فبراير، قائمة بطلبات التأشيرات ذات الأولوية للموظفين المتخصصين، وفي يومي ١ و ٢ آذار/مارس، منح ما مجموعه ١٩ تأشيرة، بما في ذلك تأشيرات لأربعة موظفين للشؤون الإنسانية، وموظف لشؤون حقوق الإنسان. وبذلك انخفض مجموع التأشيرات المعلقة إلى ١٠٧.

منع وصول العاملين في المجال الإنساني والقيود المفروضة عليهم

٤١ - انخفض عدد الهجمات ضد المنظمات الإنسانية انخفاضا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فسجلت ٣ حوادث فقط بالمقارنة مع ٤١ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الحوادث حادثة واحدة لسرقة سيارة (تم استردادها)، وعمليتي سطو وخطف لسائق متعاقد مع برنامج الأغذية العالمي وشاحنته في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وقد أطلق سراح السائق في منطقة كتم في ٢١ كانون الثاني/يناير ولكن لم تُسترد الشاحنة بعدُ.

٤٢ - وتظل سبل وصول الجهات الفاعلة الإنسانية عسيرة، ولا سيما في المناطق التي يتطلب تقديم المساعدة فيها تسيير دوريات حراسة تابعة للعملية المختلطة. وتتأثر عمليات تقديم المساعدة برفض الحكومة إصدار تراخيص السفر لفائدة الجهات الفاعلة الإنسانية والبعثة، وكذلك الإجراءات المطولة والعقبات البيروقراطية. وقد رفض إيصال المساعدات الإنسانية إلى المشردين حديثا في ولاية وسط دارفور. ولم يتسن للجهات الفاعلة الإنسانية أيضا تأمين الوصول في الوقت المناسب إلى المشردين من مولي والمناطق المحيطة بها إلى الجنينة في كانون الثاني/يناير. وما زالت الحالة الأمنية غير المستقرة في أنكا والمناطق المجاورة تمنع أفرقة تقييم الحالة الإنسانية من الوصول إلى المنطقة، كما حالت دون زيادة المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر عن ورود تقارير بشأن الهجمات التي شنتها الميليشيات.

ثالثا - تنفيذ الولاية

ألف - تقديم الدعم لعملية سلام شاملة للجميع

الوساطة الرفيعة المستوى

٤٣ - في ١١ كانون الثاني/يناير، عقد في باريس، فرنسا، اجتماع تولى تيسيره كل من العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بين الحركات المتمردة في دارفور ونائب رئيس وزراء قطر، بناء على طلب الحركات. وحضر الاجتماع جبريل

ابراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة، ومني ميناوي، زعيم جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي. وخلال الاجتماع، التزمت الحركتان بتقديم ورقة موقف مشترك تسلط الضوء على وجهات نظرهما بشأن دور وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور في عملية الوساطة، وكذلك اقتراحاتهما بشأن سبل المضي قدما. وفي الورقة المذكورة التي قُدمت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، طلبت الحركتان إجراء المزيد من المشاورات في الدوحة بمشاركة العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وسافر الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك إلى الدوحة في ١٥ شباط/فبراير لإجراء مشاورات مع حكومة قطر بشأن الخطوات المقبلة فيما يتعلق بعملية الوساطة.

٤٤ - وعلى الرغم من أن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد لا يزال يرفض القيام بأي محادثات مع الحكومة، فقد عقدت اجتماعات غير رسمية بين الحكومة وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي في ديبري زيت، إثيوبيا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير. وتولى كل من العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي تيسير عقد اجتماع ناقش المشاركون فيه المسائل المتنازع عليها في مشروع وثيقة بشأن وقف أعمال القتال قدمها فريق الاتحاد الأفريقي إلى الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وانتهى الاجتماع دون إحراز اتفاق، ولكن الأطراف التزمت بمواصلة المحادثات.

٤٥ - وفيما يتعلق بالحوار الوطني، وعلى الرغم من قرار حكومة السودان المضي قدما في عقد مؤتمر للحوار الوطني في الخرطوم، فإن فريق الاتحاد الأفريقي واصل، بدعم من العملية المختلطة، بذل الجهود دعما لقيام عملية شاملة. وتنفيذا للبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن الأفريقي في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، أجرى فريق الاتحاد الأفريقي حوارا مع الأطراف السودانية بشأن التحديات التي تعترض المفاوضات، مهيبا بها التركيز على الهدف الاستراتيجي المتمثل في عقد حوار وطني شامل كأساس لتسوية النزاعات والأزمات السياسية في السودان. وفي ٨ شباط/فبراير، اقترح الرئيس تابو مبيكي إجراء جولة جديدة من المشاورات الاستراتيجية كوسيلة لإيجاد مخرج من الطريق المسدود، ودعا حكومة السودان إلى حضور اجتماع عقد في أديس أبابا يوم ١٨ آذار/مارس للتحاور مع الجبهة الثورية السودانية وحزب الأمة الوطني بشأن التحديات الاستراتيجية التي تعترض المفاوضات المتعلقة بوقف أعمال القتال في دارفور والمجالات والمسائل المتصلة بالحوار الوطني.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤٦ - تعزيزا لتنفيذ الأحكام المتعلقة بتقاسم السلطة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، عيّن الرئيس البشير، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، عددا من أعضاء الأحزاب الموقِّعة على

الوثيقة، وهي حزب التحرير والعدالة القومي وحزب التحرير والعدالة، في السلك الدبلوماسي، كسفراء ووزراء مفوضين ومستشارين.

٤٧ - وتواصلت المرحلة الثانية من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في كانون الأول/ديسمبر بعقد أربعة اجتماعات لأهالي دارفور القاطنين في الخرطوم، حضرها في كل مرة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ممثل عن مختلف المجموعات صاحبة المصلحة. وركزت المناقشات على الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور، بما في ذلك العنف القبلي، وتقاسم السلطة والموارد، والعدالة والمصالحة، والدور الذي تقوم به مجتمعات دارفور المحلية في هذا الصدد. وفي ٢١ شباط/فبراير، صرفت الحكومة مبلغ ٦,٤ ملايين جنيه سوداني، أي ما يعادل مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ٥٠ في المائة من تبرعاتها المعلنة، مما سيتيح استئناف العملية في آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٨ - وفي الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبدعم من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، بعملية تسريح للحركات المسلحة الموقعّة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور واتفاق أبوجا لعام ٢٠٠٦ في غرب ووسط دارفور، في إطار تنفيذ الترتيبات الأمنية الختامية لوثيقة الدوحة. وجرى تسريح ما مجموعه ١ ٤٨٢ من المقاتلين السابقين، من بينهم ١٨٩ مقاتلا من حركة التحرير والعدالة، و ١ ٢٩٣ من المقاتلين السابقين من الحركات الموقعة على اتفاق أبوجا لعام ٢٠٠٦. وقدمت العملية المختلطة المساعدة التقنية والدعم اللوجستي، بما في ذلك إنشاء مركز للتسريح، وفرز المقاتلين والتحقق من هويتهم، وتقديم الرعاية الطبية وتسديد مبالغ المساعدة على إعادة الإدماج. وقدم برنامج الأغذية العالمي مواد لكل مقاتل من المقاتلين السابقين كجزء من مجموعة لوازم إعادة الإدماج.

باء - حماية المدنيين

توفير الحماية المادية

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ١٩ ٤١٧ دورية منها ٦ ٣٣٠ دورية روتينية، و ٧ ٣١٨ دورية قصيرة المدى، و ٤٤٢ دورية طويلة المدى، و ٢ ٢٨١ دورية ليلية، و ٣٤٤ عملية حراسة للمهام الإنسانية، و ٢ ٧٠٢ عملية حراسة لوجستية وإدارية شملت ٦ ١٣٣ قرية، و ٢ ٠٨٧ من مخيمات المشردين. وبالإضافة إلى ذلك، قام أفراد الشرطة بتسيير ٨ ٣٢٣ دورية، بالمقارنة مع ٧ ٣٥٩ دورية تم تسييرها خلال الأشهر نفسها من عام ٢٠١٥، بما في ذلك ٤ ١٣٢

دورية لبناء الثقة في مخيمات المشردين داخليا، و ١٩١ ٤ دورية إضافية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال الذين يمارسون أنشطة لكسب العيش خارج المخيمات.

٥٠ - وعقب القتال الذي دار في جبل مرة وما تلا ذلك من عمليات تشريد واسعة النطاق، أنشأت العملية المختلطة مناطق حماية قريبة من مواقع المشردين (سورتوني وطويلة وكبكابية في شمال دارفور، ونيرتتي في وسط دارفور). وقامت البعثة أيضا ببناء موقع لاستقبال الطوارئ في سورتوني، وتعزيز الوجود العسكري ووجود الشرطة لإجراء دوريات ليلية ونهارية بهدف الحفاظ على الأمن والقانون والنظام بالقرب من مخيمات المشردين داخليا، والاستفادة القصوى من ما تم نشره من حفظة السلام البالغ عددهم ٥٣١ ٢ فردا وناقلات الأفراد المدرعة البالغ عددها ٧١ ناقلة (٢٣٧ فردا، و ٦ ناقلات جنود مدرعة في سورتوني؛ و ٤٢٠ فردا و ٨ ناقلات جنود مدرعة في كبكابية؛ و ٤٣٥ فردا و ٩ ناقلات جنود مدرعة في زالنجي؛ و ٣٧٧ فردا و ١٥ ناقلة جنود مدرعة في نيرتتي، و ٣٦٣ فردا و ١٢ ناقلة جنود مدرعة في طويلة). وبالإضافة إلى ذلك، تعمل قيادة العملية المختلطة بنشاط مع السلطات بشأن الأزمة الدائرة في جبل مرة.

٥١ - وسعيا لمواجهة التحديات الأمنية في أنكا، تجري حاليا مناقشات مع السلطات من أجل إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في المنطقة. وفي غرب دارفور، اضطلعت العملية المختلطة بأنشطة للدعوة ترمي إلى نشر أعداد إضافية من قوات الشرطة الحكومية في المنطقة المتضررة من العنف بين القبائل. واتخذت البعثة أيضا تدابير لتعزيز الدوريات المعتادة لبناء الثقة، باستخدام قدرات موقع فريق سرف عمرة.

٥٢ - وواصلت العملية المختلطة التصدي للتهديدات التي تشكلها مخلفات الحرب من المتفجرات في دارفور. وقد نشرت الأفرقة التابعة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في ولايات دارفور الخمس، مع التركيز بصفة خاصة على المناطق التي أفيد عن أعمال القتال المسلح والنزاع القبلي فيها. وأجري تقييم عام للمخاطر في ٤٢ قرية. وحددت الأفرقة مواقع ٢٤١ ٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٥٦٥ ١ من ذخائر الأسلحة الصغيرة، ودمرتها.

٥٣ - وتواصلت العملية المختلطة مع ما مجموعه ٨٢٣ ١٠ مستفيدا من خلال ١٧٣ دورة تثقيفية بشأن مخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات. وجرى التثقيف بالمخاطر في مناطق تعدّ ذات أولوية عالية بسبب مستوى تلوثها بمتفجرات مخلفات الحرب بسبب الإبلاغ عن الحوادث فيها. وشمل المستفيدون ٨٤١ ٢ رجلا، و ٥٠٠ ٢ امرأة، و ٦٦٦ ٢ فتى و ٨١٦ ٢ فتاة.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٥٤ - منذ ١ كانون الثاني/يناير، يسرت العملية المختلطة ١١٠ دورية حراسة مسلحة لتيسير التمركز المسبق للمساعدة الإنسانية، أو للشركاء في المجال الإنساني للاضطلاع بمهام متعلقة بإيصال المساعدة الإنسانية، ولرصد الحالة الإنسانية وحالة الحماية. وقدمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مواد الإغاثة في حالات الطوارئ للمشردين الذين يلتمسون الحماية بالقرب من مواقع العملية المختلطة في سورتوني وطويلة وكبكابية، بمساعدة دوريات الحراسة التي توفرها البعثة. وقدمت العملية المختلطة أيضا الدعم اللوجستي والأمن للمهام المشتركة بين الوكالات التي اضطلع بها في أنكا وفي غرب دارفور.

٥٥ - وجرى التركيز بشكل خاص على الإسراع بتقديم الدعم إلى الشركاء في المجال الإنساني أثناء تسليم مواد الإغاثة، والدعوة من أجل الوصول إلى منظمات المساعدات الإنسانية، وتسجيل المشردين داخليا والتحقق من هويتهم وفقا لولاية كل من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والعملية المختلطة. وفي إطار استجابة الأمم المتحدة إلى الحالة في جبل مرة وأنكا ومولي وأم تاجوك، استمر التنسيق الوثيق وجرى التمييز الواجب بين الدور الذي تضطلع به المنظمات الإنسانية العاملة تحت قيادة ممثل الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ودور العملية المختلطة، وخصوصا فيما يتعلق بتوفير الدعم اللوجستي والأمن للعمليات الإنسانية.

تهيئة بيئة حمائية

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت العملية المختلطة ١٣٢ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شملت ٣٣٨ ضحية (منهم ١٤ طفلا) مقارنة مع ١٢٣ حالة شملت ٢٤٢ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت هناك ٤١ حالة انتهاك للحق في الحياة شملت ٤٣ ضحية؛ و ٤٤ حالة انتهاك الحق في السلامة البدنية شملت ١٢١ ضحية؛ و ٢٥ حالة عنف جنسي وجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات، في شكل اغتصاب شملت ٥١ ضحية (منهم ١٤ طفلا)؛ ١٦ حالة من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين شملت ١١١ ضحية. وكان هناك ٦ حالات اختطاف شملت ١٢ ضحية. وتحققت العملية المختلطة من وقوع ٧٢ من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومن المرجح إلى حد كبير أن تكون بقية الحالات، وعددها ٦٩ حالة، قد وقعت فعلا، رغم عدم إثباتها، ويستند في ذلك إلى معلومات مؤكدة من مصادر مختلفة من بينها الضحايا. ومن بين ١٣٩ حالة أُبلغ عنها، أفيد بأن قوات الأمن الحكومية والميليشيات التي تقاتل بالنيابة عنها ارتكبت انتهاكات في ٤٧ حالة شملت

١٤٠ ضحية. ونُسبت الحالات المتبقية وعددها ٨٥ حالة راح ضحيتها ١٩٢ شخصا إلى رجال مسلحين، كثيرا ما وصفهم الضحايا بأنهم ''عرب''.

٥٧ - وفي حين أن بعض الحوادث ارتبطت مباشرة بالاشتباكات المسلحة التي وقعت في جبل مرة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، فقد كان البعض الآخر هجمات انتهازية لرجال مسلحين مجهولي الهوية، كثيرا ما وصفهم الضحايا بأنهم عرب، يبدو أنهم قد استغلوا الحالة الأمنية المتردية. وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، يعد عجز وكالات إنفاذ القانون والوجود المحدود للمؤسسات القضائية من بين العديد من التحديات التي يواجهها ضحايا الجرائم وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان الساعين إلى طلب التحقيق مع الجناة أو مقاضاتهم. وأظهرت النتائج التي توصلت إليها العملية المختلطة أنه حتى في الحالات التي جرت فيها تحقيقات الشرطة، فإن من النادر أن يتبع ذلك إجراء محاكمات أو صدور أحكام.

٥٨ - ووفقا لما ورد أعلاه، تواصَل الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتعلق بالنزاعات، وأفيد خلال الفترة عن ٢٥ حالة تشمل ٥١ ضحية (منهم ١٤ طفلا). وفي معظم الحالات، لا يزال الضحايا والشهود يحجمون عن الإدلاء بالمعلومات الضرورية لأغراض التقاضي والإبلاغ. وفي حالات نادرة التي أتيحت فيها المعلومات من شهادات الضحايا، لا تزال الردود من المؤسسات المكلفة بإنفاذ القوانين غير كافية. وأظهرت النتائج التي توصلت إليها العملية المختلطة، بشكل عام، أن الضحايا وصفوا مرتكبي أعمال العنف الجنسي والجنساني بأنهم ''عرب'' مسلحون كثيرا ما يتصرفون دون خوف من العقاب.

٥٩ - وقد بدأت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من حكومة اليابان، في توسيع نطاق وجودها إلى جميع أنحاء السودان. وفي ٢ شباط/فبراير، افتتح في الفاشر أول مكتب فرعي للمفوضية في دارفور. وهذه خطوة إيجابية تسهم في تعزيز قدرات المفوضية في مجال رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

٦٠ - وواصلت العملية المختلطة إشراك آليات العدالة الانتقالية ودعمها بوصفها عوامل هامة لإحلال السلام والأمن في دارفور، على النحو المبين في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وقامت العملية المختلطة بتنظيم دورة تدريبية لمدة يومين تركز على حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية لفائدة ٣٠ من قضاة المحاكم الريفية والمسؤولين الإداريين في جنوب دارفور في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتشكل جهودُ التدريب هذه في مجال حقوق الإنسان تكملة للتدريبَ السابق في مجال الوساطة في النزاعات المجتمعية، بهدف جعل التسويات التي

تم التوصل إليها عبر الوساطة قابلة للتسجيل من جانب السلطة القضائية، وبالتالي ملزمة للأطراف.

٦١ - وقد كان لتكثيف التدريب وإذكاء الوعي لدى قضاة المحاكم في المناطق الريفية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والوساطة في النزاعات أثر كبير على تحسين أداء المحاكم الريفية التي أصبحت الآن أكثر حساسية للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان فيما تقوم به من عمل، بما في ذلك الولاية القضائية الجنائية المحدودة. ويجري وضع خطط للعملية المختلطة بالتعاون مع معهد العلوم القانونية والقضائية من أجل وضع نماذج تدريبية لبرنامج بناء القدرات المستدامة لقضاة المحاكم في ريف دارفور.

٦٢ - وعقدت البعثة أيضا اجتماعا مع المدعي الخاص المعني بجرائم دارفور في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لمتابعة الإجراءات المتخذة للتصدي للإفلات من العقاب. وأبلغ المدعي الخاص العملية البعثة بأن هناك حاليا ١٦ قضية قيد المحاكمة في مختلف ولايات دارفور، أنجزت منها ست قضايا. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، رصدت العملية المختلطة محاكمة عناصر أمن ذوي رتب منخفضة ارتكبوا جرائم خارج نطاق مهامهم الرسمية، ومحاكمة أخرى لثلاثة عشر أعضاء مزعومين في الحركة المسلحة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. ولم يقم المدعي العام بعد بمقاضاة أي من الحالات التي تشمل كبار الموظفين الحكوميين أو أفراد الأمن.

٦٣ - وعملت العملية المختلطة مع السلطة القضائية في دارفور لإجراء تقييمات تهدف إلى تحديد الثغرات التي سيُسترشد بها في التخطيط لإعادة إرساء نظام العدالة الجنائية بغية تعزيز بيئة حمائية في المناطق النائية. وأشرك كبارُ القضاة في وسط وشمال وجنوب دارفور البعثةَ في جهودهم الرامية إلى إصلاح سلسلة العدالة الجنائية في المناطق النائية وإعادة إنشاء المحاكم الريفية في جنوب ووسط دارفور. وتقدم العملية المختلطة الدعم باستخدام نموذج المشاريع السريعة الأثر بغية إعادة بناء جهاز الشرطة والنيابة العامة والسجن والمحكمة في كتم.

٦٤ - وأدت شدة اكتظاظ السجون بنسبة تزيد على ٢٠٠ في المائة وطول فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن نيالا إلى اعتقال ٣٣ من السجناء الجدد في مركز شرطة نيالا المكتظ، كتدبير لسد الفجوة. وأوصت العملية المختلطة موظفي العدالة باستخدام الأحكام غير الاحتجازية والوضع تحت المراقبة والإفراج المبكر عن النساء المسجونات لجرائم بسيطة، لا سيما عندما يرافقهن الأطفال. وقد واصلت العملية المختلطة الدعوة إلى إعادة فتح سجن برام الذي تبلغ قدرته الاستيعابية ٤٢٠ سجينا، وكان السجن قد أغلق في عام ٢٠٠٩ وجرى تجديده منذ ذلك الحين بتمويل من العملية المختلطة/برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي. وساعدت مكاتب المعونة القانونية التي تتلقى الدعم من العملية المختلطة في سجن أردمتا، الجنينة الذي تبلغ نسبة الاكتظاظ فيه ٣٠٠ في المائة، في خفض عدد المحتجزين رهن المحاكمة من ٥٠ إلى ٣٩ سجينا. وفي زالنجي، اكتمل مكتب برنامج المساعدة القانونية للسجون في شباط/فبراير. وحتى الآن، جرى تجهيز ١٨ قضية استئناف للسجناء المدانين، وتقديمها إلى المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز ١٢ قضية لمحتجزين برهن المحاكمة وتقديمها إلى إدارة المحاكمة الجنائية.

٦٥ - ومن أجل تعزيز خفارة المجتمعات المحلية في دارفور، أجرت العملية المختلطة ٣٩ اجتماعا للتنسيق الأمني و ١١٠ اجتماعات للجنة السلامة المجتمعية بمشاركة الشرطة السودانية وشرطة العملية المختلطة والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع المحلي. وتهدف هذه الأنشطة إلى المساهمة في تعزيز خفارة المجتمعات المحلية، ولا سيما في مخيمات النازحين وحولها، وتعزيز العلاقة بين شرطة العملية المختلطة والشرطة السودانية، فضلا عن تحسين سبل الوصول إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون.

٦٦ - وأنجز بنجاح ٢٢ مشروعا مجتمعيا تستخدم فيها اليد العاملة الكثيفة وكان قد تم اعتمادها للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥. وشملت المشاريع التدريب على المهارات المهنية، ومهارات دعم سبل كسب الرزق، والتمريض والقبالة، وبناء المدارس، والتنمية المدنية. وشملت أيضا مشاريع بشأن مراعاة المنظور الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة. وحتى الآن، تم تنفيذ ٨٠ من تلك المشاريع استفاد منها مباشرة ما مجموعه ٦ ٢٩٦ من الشباب المعرضين للخطر، منهم ٤ ٣٤٢ من الذكور و ١ ٩٥٤ من الإناث في أكثر من ٤٠ مجتمعا محليا في جميع ولايات دارفور منذ السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢.

جيم - الوساطة في النزاعات المحلية

٦٧ - واصلت العملية المختلطة التركيز على الإنذار المبكر والوساطة، وبناء قدرات قادة القبائل والمجتمعات المحلية، وتقديم الدعم إلى السلطات المحلية فيما تبذله من جهود لحل النزاعات. وعقدت العملية المختلطة ما مجموعه ٣٠ اجتماعا (١٠ في جنوب دارفور، و ٩ في شرق دارفور، و ٤ في شمال دارفور، و ٤ في غرب دارفور، و ٣ في وسط دارفور) أشركت فيها أصحاب المصلحة المحليين بغية تسهيل التعايش السلمي بين المزارعين والرعاة. وتولت العملية المختلطة تمويل وتيسير اجتماعات بين المزارعين والرعاة في محلية نيالا بولاية جنوب دارفور، ومحلية عسلاية بولاية شرق دارفور، ومحلية قريضة بولاية جنوب دارفور، وذلك في ٢٧ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الثاني/يناير و ٢ شباط/فبراير على التوالي. وعقدت أيضا اجتماعات مماثلة في ٤ مواقع في محلية شعيرية بولاية شرق دارفور

في ٩ و ١٣ و ٢٣ و ٢٥ شباط/فبراير. وزاد عدد المشاركين في هذه الاجتماعات على ٤٤٠ مشاركا. ومن خلال الدعم المالي واللوجستي المقدم من العملية المختلطة، عقدت حلقة عمل عن بناء السلام في محلية مرشنج بولاية جنوب دارفور في ١ شباط/فبراير لفائدة ٢٠١ مشارك، بينما عقدت حلقة دراسية أخرى بشأن التعايش السلمي والتلاحم الاجتماعي في لبدو بولاية شرق دارفور في ٤ شباط/فبراير لفائدة ٦٠ مشاركا. وقدمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي لثمان من حملات السلام التي يسرها مسؤولو محلية مليط وإدارة مديوب الأهلية لتشجيع السلام بين قبيلتي البرتي والزيادية ولتحضير المجتمعات المحلية في محليتي مليط والكومة لمؤتمر مصالحة تخطط الحكومة لعقده.

٦٨ - وفي أعقاب الحوادث التي وقعت في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير في مولي والجنينة في غرب دارفور، أجرت العملية المختلطة عدة اجتماعات مع قادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم سلطان عموم المساليت ورئيس مجلس شورى الرزيقات وأمير بني هلبة. وبفضل الدعم اللوجستي المقدم من العملية المختلطة، سافرت فرقة عاملة مشتركة تتألف من مجلسي شورى الرزيقات والمساليت إلى غرب دارفور في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير للتشاور والتحاور مع قادة المجتمعات المحلية والإدارة الأهلية في إطار التحضير لمؤتمر للسلام والمصالحة ستعقده القبيلتان في آذار/مارس.

٦٩ - أجرت أفرقة الحماية الميدانية المتكاملة التابعة للعملية المختلطة عددا من الزيارات إلى المناطق المتضررة من العنف بين القبائل. وقد زارت الأفرقة أم كادوسا في ١٥ شباط/فبراير، كما زارت قريتي شاتوك وخور سيال في منطقة أم تاجوك في غرب دارفور في ٢٣ شباط/فبراير، لتقييم الحالة الأمنية ونتائج الاشتباكات الأخيرة بين قبيلتي أولاد رحمة والقمر. وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت بين بني هلبة والمساليت، قامت الأفرقة بزيارات إلى مجموعة القرى الواقعة في مولي، حيث زارت تحديدا قريتي بيرتجونة وأوجيجي في ١٧ شباط/فبراير، وقرى حلة زغاوة وهشابة وحلة فريج في ٢٢ شباط/فبراير.

رابعا - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي

ألف - نقل المهام المنوطة بالعملية المختلطة والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

٧٠ - وفقا لطلب نقل بعض مهام العملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، يجري الآن وضع الصيغة النهائية لبرنامج مشترك لسيادة القانون. واستنادا إلى خطة العملية المختلطة الانتقالية المعنية بسيادة القانون، سوف يعكس هذا البرنامج مجالات العمل التي يُعنى بها فريق الأمم المتحدة القطري في هذا القطاع،

فضلا عن المبادرات المشتركة مع العملية المختلطة، كما سيشمل الاحتياجات من الموارد اللازمة لكفالة استدامة النهج المتفق عليه.

٧١ - أما بالنسبة لنقل المهام المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد بدأ كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز ومكتب المنسّق المقيم في الخرطوم بصياغة مذكرة مفاهيمية بالتعاون مع العملية المختلطة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتسلُّم أنشطة التوعية من العملية المختلطة.

باء - تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل

٧٢ - واصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل المنقح الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مع التركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث للبعثة، وبما يتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وخطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لعام ٢٠١٤ واستراتيجية تنمية دارفور. وقد تمكنت أجهزة التنسيق المشتركة المكلفة بتنفيذ الإطار ونقل المهام من إتمام خطة عملها. ولا تزال هناك مسألة أساسية تتمثل في الافتقار إلى التمويل اللازم لدعم التنفيذ الفعال لاستراتيجية تنمية دارفور. وقد استلم صندوق الأمم المتحدة لدارفور القسط الأول البالغ ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لتنفيذ ١٢ مشروعا من المشاريع المشتركة. وفي شباط/فبراير، أوفدت إلى دارفور بعثة تخطيط وتقييم مشتركة في إطار استراتيجية تنمية دارفور تهدف إلى إشراك النظراء، وضمان عرض المشاريع على السلطة الإقليمية لدارفور وحكومة السودان بطريقة متسقة، والشروع في تنفيذها.

خامسا - استراتيجية الخروج

٧٣ - امتثالا للقرار ٢٢٢٨ (٢٠١٥) والبيانين الصادرين عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٢ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن استراتيجية خروج العملية المختلطة، عقد كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان اجتماعا استراتيجيا ثلاثيا على هامش الدورة العادية السادسة والعشرين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي انعقدت في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وكان الاجتماع جزءا من المناقشات الثلاثية التي بدأت في عام ٢٠١٥ بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن إطار التعاون من أجل تحقيق النقاط المرجعية للعملية المختلطة، التي يتوقف عليها خروجها النهائي من دارفور. وخلال الاجتماع، تم الاتفاق على عقد المزيد من المناقشات في نيويورك، في ٢٢ آذار/مارس، على هامش اجتماع الفرقة العاملة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

سادسا - الجوانب المالية

٧٤ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦١/٦٩ باء، مبلغا قدره ١ ١٠٢,٢ مليون دولار للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للعملية المختلطة ٤٦٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٢ ٩٨٦,٣ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وذلك وفقا لجدول السداد الفصلي.

سابعا - ملاحظات

٧٥ - كنت قد أُبلغت، قبل ثلاثة أشهر، عن الحالة الأمنية غير المستقرة في دارفور، وعدم اليقين الذي يخيم على عملية السلام، والتحديات التي تواجهها العملية المختلطة في الميدان. وقد أشرت في تقاريري السابقة إلى أن الاشتباكات بين أطراف النزاع قد قلَّت إلى حد كبير، لكنني حذرت من وجود خطر كبير لاستئناف الحملات العسكرية بعد موسم الأمطار، وما قد ينتج عنه من حالات تشريد جديدة ومزيد من المعاناة للمدنيين. وللأسف، فقد تأكدت توقعاتي باندلاع القتال في جبل مرة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٧٦ - وينتابني قلق بالغ بشأن الأثر الذي يخلفه القتال الدائر في منطقة جبل مرة على عشرات الآلاف من المدنيين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم. ولم تتمكن العملية المختلطة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني حتى الآن من التحقق من حجم التشريد في وسط دارفور التي وقع فيها معظم القتال بسبب القيود الصارمة على التنقل التي فرضتها حكومة السودان. وإنني أدعو الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد إلى وضع حد للقتال في جبل مرة على الفور، والسماح للعملية المختلطة ووكالات المعونة بالوصول دون عوائق إلى المحتاجين، حيثما وجدوا.

٧٧ - وتعد عملية الوساطة التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وتدعمها العملية المختلطة عاملا ضروريا في هذا الصدد. ومن الواضح أن من غير الممكن إيجاد حل عسكري طويل الأجل للنزاع في دارفور. وأود أن أثني، في هذا الصدد، على الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والممثل الخاص المشترك لتنشيط عملية السلام في دارفور، وذلك من خلال العمل مع الحركات غير الموقعة. وأشجع جميع الأطراف على استئناف المحادثات المباشرة فورا بحسن نية وبدون حسابات قصيرة

الأجل، كما أحث بقوة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على الانضمام إلى عملية السلام بدون أي شروط مسبقة. ويجب على الحكومة والحركات المسلحة الاتفاق على وقف الأعمال العدائية كخطوة أولى، من أجل وضع حد لمعاناة أهل دارفور، ليفضي ذلك إلى حل سياسي شامل للنزاع.

٧٨ - لقد كانت غرب دارفور هادئة ومستقرة نسبيا على مدى العامين الماضيين،. وقد كشفت الأحداث الأخيرة التي وقعت في مولي وأم تاجوك عن انقسامات عميقة بين المجتمعات المحلية سوف تلغي ما تحقق من على صعيد إرساء السلم والأمن إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم، مما يؤدي إلى السقوط مرة أخرى في دائرة العنف. وبالتالي فإن نجاح مؤتمر السلام والمصالحة المقترح أمر هام للغاية.

٧٩ - وترتبط العديد من الأسباب الجذرية للنزاعات بين المجتمعات المحلية في دارفور بالأراضي، و لم تعالج المسائل المتعلقة بفرص الوصول إلى الأراضي وإدارة الموارد الشحيحة بين الرعاة والرحل على النحو الملائم. وإنني أحث الحكومة مرة أخرى على معالجة هذه الأسباب الجذرية بطريقة منهجية على نحو يحول دون تأجج التوتر بين الجماعات عند ارتكاب أفراد لجرائم صغيرة.

٨٠ - وأود أن أؤكد مجددا التزامي بتحقيق النقاط المرجعية للعملية المختلطة التي توفر الإطار المرجعي لاستراتيجية الخروج، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلب إلى الحكومة توفير الدعم الكامل للعملية المختلطة لكي تتمكن من الاطلاع بولايتها، وإزالة أية عقبات تعترض عملياتها وتعوق حرية تنقلها. وتوفر الآلية الثلاثية التي تجمع بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مجمعا هاما لحل المسائل المتصلة بتنفيذ ولاية العملية المختلطة ومناقشة التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الخروج.

٨١ - وفي الختام أود أن أشكر الممثل الخاص المشترك/كبير الوسطاء المشترك، مارتن أوهوموبي، وجميع أفراد العملية المختلطة من رجال ونساء، ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لما يبذلونه من جهود حثيثة من أجل تحسين حياة أهل دارفور على الرغم مما يواجهونه من تحديات جمة. وأثني أيضا على هايلي منكريوس مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وعلى الرئيسين تابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لما يبذلونه من جهود من أجل تسوية النزاعات في السودان. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لقيادة وأفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني الذين يعملون دون كلل، وفي ظروف قاسية غالبا، لإقامة سلام مستدام في دارفور.

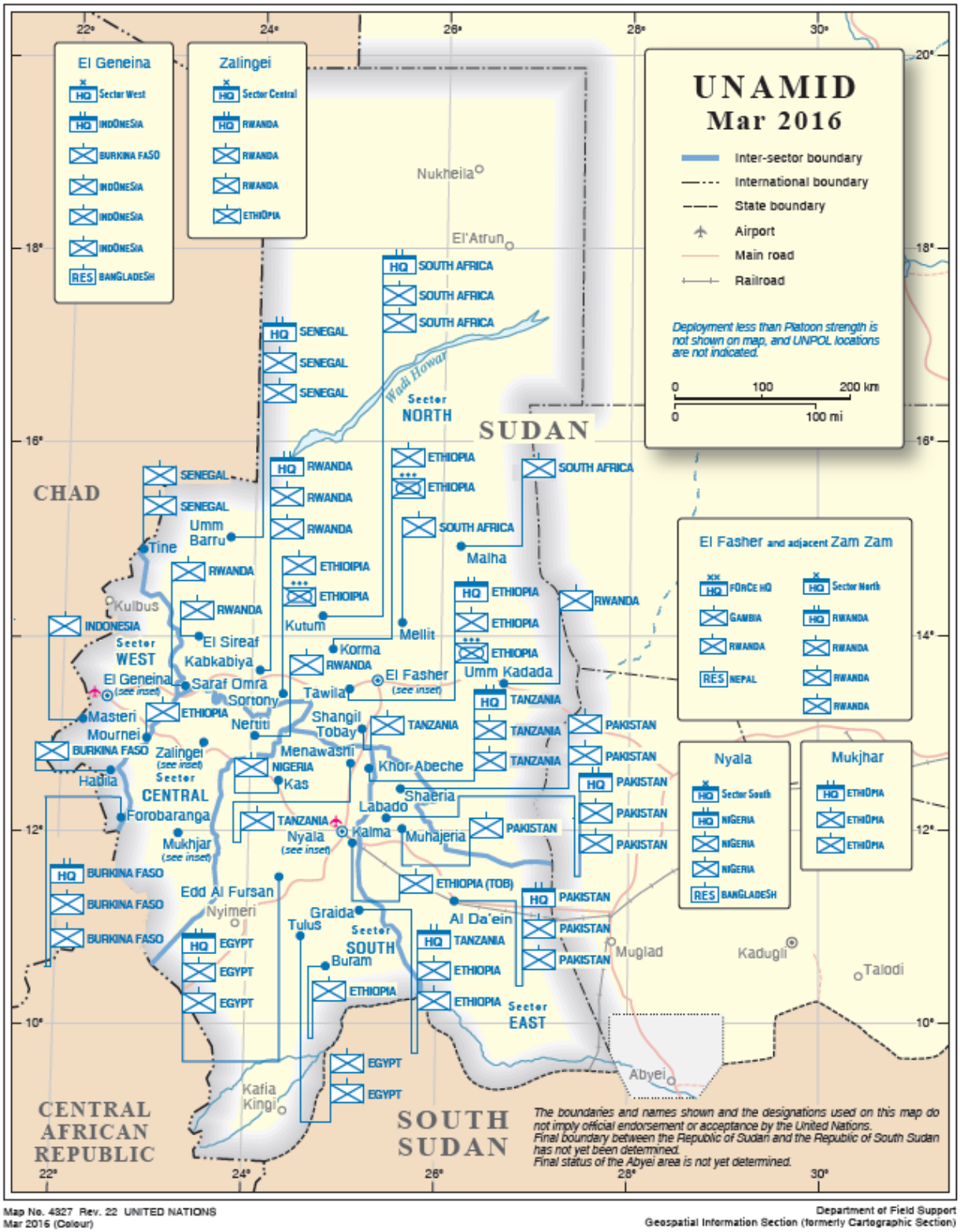

Map No. 4327 Rev. 22 UNITED NATIONS
Mar 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)